

Distr.: General  
2 May 2019  
Arabic  
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي  
الدورة الثانية والخمسون  
فيينا، ٨-١٩ تموز/يوليه ٢٠١٩

التعاون التقني والمساعدة التقنية  
مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً- مقدمة.....
٢	ثانياً- أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية.....
٢	ألف- النهج العامة .....
٣	باء- أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية الرئيسية التي اضطلعت بها الأمانة خلال الفترة المشمولة بالتقرير .....
٨	جيم- أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية الخاصة بمواضيع معينة.....
١٨	ثالثاً- نشر المعلومات.....
١٨	ألف- الموقع الشبكي.....
١٩	باء- المكتبة.....
٢٠	جيم- المنشورات.....
٢١	دال- النشرات الصحافية.....
٢١	هاء- الاستفسارات العامة.....
٢١	واو- المحاضرات الإعلامية في فيينا.....
٢٢	زاي- مسابقات محاكاة الدعاوى في مجال القانون التجاري الدولي.....
٢٣	رابعاً- الموارد والتمويل.....
٢٤	ألف- صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات.....
	باء- صندوق الأونسيترال الاستثماري من أجل منح المساعدة الخاصة بالسفر إلى البلدان النامية الأعضاء
٢٥	في الأونسيترال.....
٢٦	جيم- برنامج التمرن الداخلي.....



## أولاً - مقدمة

- ١ - تتناول هذه المذكرة أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي اضطلعت بها الأمانة في الفترة من ٢ أيار/مايو ٢٠١٨ (وهو التاريخ الأصلي للمذكرة الواردة في الوثيقة A/CN.9/958/Rev.1، المقدمة إلى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين (نيويورك، ٢٥ حزيران/يونيه - ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨)) حتى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ (المشار إليها في هذه المذكرة باسم الفترة المشمولة بالتقرير).
- ٢ - ويظهر نطاق هذه المذكرة الأنشطة المبينة في المذكرة التوجيهية التي أقرتها اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين، في عام ٢٠١٦.<sup>(١)</sup>
- ٣ - وفي حين اضطلع موظفو الأمانة بمعظم الأنشطة، تجدر الإشارة إلى أن قلة الموارد المتاحة أمام الأمانة والقيود المفروضة على جدولها استلزمت أن يضطلع خبراء بالأنشطة المبينة في الفقرة ٤٥ (ب) نيابة عن الأمانة.

## ثانياً - أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية

### ألف - النهج العامة

- ٤ - ترمي أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة إلى تعزيز الوعي بنصوص الأونسيترال التشريعية واعتمادها وتوحيد تفسيرها.
- ٥ - ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة بعثات الإحاطة أو المؤتمرات أو الندوات أو حلقات التدارس أو الحلقات الدراسية أو حلقات العمل أو الدورات التدريبية أو المحاضرات الرامية إلى نشر المعلومات وتعزيز الوعي والفهم بواحد أو أكثر من نصوص الأونسيترال أو هيئة الأونسيترال برمتها؛ وتوفير النصوص والمعلومات الموحدة؛ وكتابة المقالات وغيرها من المواد الترويجية؛ وتقييم الاحتياجات اللازمة لإصلاح القانون التجاري، بوسائل منها استعراض التشريعات القائمة، وتطوير تحليلات الثغرات، وغيرها من الأدوات التشخيصية؛ وتقديم المساعدة إلى الدول في صياغة واعتماد التشريعات المنفذة لنصوص الأونسيترال وبناء القدرات اللازمة لاستخدام تلك النصوص وتنفيذها وتفسيرها.
- ٦ - وتتضمن هذه الأنشطة ما يلي:

(أ) **إذكاء الوعي بنصوص الأونسيترال والتشجيع على فهمها واعتمادها واستخدامها على نحو فعال، من أجل تمكين الدول والوكالات الإنمائية التي تروج لاستخدام نصوص الأونسيترال من فهم أهدافها وسماها الرئيسية، ومن أجل اعتمادها أو استخدامها على نحو يتسم بالفعالية؛**

(١) "مذكرة توجيهية بشأن تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الدول، بناءً على طلبها، من أجل إجراء إصلاحات سليمة للقانون التجاري". وقد ورد إقرار اللجنة في الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ١٧ (A/71/17)، الفقرة ٢٦٢. والنص متاح أيضاً على الرابط التالي:  
[https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/arabic\\_guidance\\_note.pdf](https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/arabic_guidance_note.pdf)

(ب) إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى الدول التي تنظر في التوقيع على اتفاقيات الأونسيترال أو التصديق عليها أو الانضمام إليها أو اعتماد قانون نموذجي أعدته الأونسيترال أو استخدام دليل تشريعي صادر عنها؛

(ج) بناء القدرات من أجل دعم الفعالية في استخدام نصوص الأونسيترال وتنفيذها وتوحيد تفسيرها عند اعتمادها، بوسائل منها أنشطة تدريب القضاة والاختصاصيين الممارسين في مجال القانون.

٧- وقد تبين من واقع تجربة الأمانة أن الطلب على أنشطة بناء القدرات يكثر في المجالات الموضوعية التي تشهد حالياً معدلاً أعلى من المتوسط في اعتماد نصوص الأونسيترال (وهي حالياً النصوص الموضوعية في مجالي تسوية المنازعات والتجارة الإلكترونية).

٨- وإضافة إلى ذلك، تتعاون الأمانة مع المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، والرابطات المهنية، ومؤسسات الاختصاصيين الممارسين، وغرف التجارة، ومراكز التحكيم. والهدف المنشود من هذه الأنشطة هو تمكين الدول الأعضاء أو القائمين على أنشطة إصلاح القوانين ومشاريعه المشتركة من استخدام نصوص الأونسيترال وتشجيعهم على ذلك.

٩- والأنشطة التي ترد إزاءها نجمة مؤلّت جزئياً أو كلياً من صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات (انظر القسم الرابع للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الصندوق).

## باء- أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية الرئيسية التي اضطلعت بها الأمانة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

### ١- تقديم المساعدة في مجال إصلاح القانون التجاري

١٠- تعمل الأمانة، على النحو المبين في المذكرة التوجيهية المشار إليها أعلاه، مع الدول، بناءً على طلب الدول، بشأن استخدام نصوص الأونسيترال، بما في ذلك استخدامها في إطار برامج إصلاح القانون التجاري. ويُستخدم هذا المصطلح في سياق الأونسيترال للإشارة إلى مجموعة القوانين التي تنطبق على حقوق الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين العاملين في مجال التجارة والتزاماتهم الواردة في القانون الخاص. ويمكن، من هذا المنظور، أن تصنف نصوص الأونسيترال في فئات واسعة تشمل المعاملات التجارية (البيع الدولي للبضائع) (اتفاقية البيع) والمعاملات ذات الصلة والاشتراء وتطوير البنى التحتية والنقل الدولي للبضائع)، وإنشاء الكيانات التجارية (إنشاء الشخصية الاعتبارية، على النحو المبين في أعمال الأونسيترال الرامية إلى تهيئة بيئة قانونية تمكينية مؤاتية لممارسة نشاط المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة)، وتمويل الكيانات التجارية ومعاملاتها (المصالح الضمانية)، وتسوية المنازعات (التحكيم التجاري الدولي، والتوفيق، وتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر)؛ وخروج الكيان التجاري من مجال السوق في نهاية المطاف (الإعسار)، والتجارة الإلكترونية (نصوص الأونسيترال الحاملة هذا الاسم في هذا المجال تكملها الأحكام المتعلقة بعناصر الاقتصاد الرقمي في طائفة من نصوص الأونسيترال).

ويمكن أن تركز البرامج الهادفة إلى وضع إطار للقانون التجاري على واحد أو أكثر من هذه المجالات، ولعلّ الدول تودُّ أيضاً أن تُدرج مجالات قانونية أخرى.

١١- وفي هذا الصدد، أسدت الأمانة المشورة وقدمت المساعدة على النحو التالي:

(أ) إلى وزارة التجارة والاستثمار بالمملكة العربية السعودية في مجال إصلاح القانون التجاري (الرياض، ٧-١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)؛\* بشأن صوغ موضوع محوري تبدي فيه أهداف التنمية المستدامة ورؤيتها لعام ٢٠٣٠ وتمويل الاستثمار، وبشأن المشاركة في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى، الذي يعقد مرة كل سنة في نيويورك لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة،<sup>(٢)</sup> من أجل التعريف بأنشطة المملكة الرامية إلى زيادة التيسير في مزاولة الأعمال التجارية ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) محاضرة في جامعة كوتافن موسكو الحكومية للقانون (موسكو، ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)؛\*

(ج) حلقة عمل عن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، نظمتها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبية (SELA) (سانتو دومينغو، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩)؛\*

(د) جلسة إحاطة موجهة إلى الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية-الأفريقية (AALCO) عن الصكوك التي اعتمدها الأونسيترال مؤخراً وكذلك الأعمال الجارية (نيودلهي، ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩)؛

(هـ) المشاركة في حلقة عمل لبناء القدرات، اشترك في تنظيمها مركز كولومبيا للتنمية المستدامة (CCSI) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، موجهة إلى ممثلي الدول التي حضرت دورتي الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول) قبل انعقادها في فيينا وفي نيويورك (٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩).

## ٢- المبادرات الإقليمية وغيرها

١٢- واصلت الأمانة تعاونها مع الهيئات الإقليمية ذات الصلة من أجل دعم اعتماد نصوص الأونسيترال واستخدامها وتنفيذها وفهمها. وفي هذا السياق، استمرت الشراكات والمبادرات المشتركة التالية في الفترة المشمولة بالتقرير:

### رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ

الصلة بأهداف التنمية المستدامة ٨ و ٩ و ١٦

١٣- واصلت الأمانة تعاونها مع رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، وقدمت طلباً لتمديد صفة الزائر في اللجنة الاقتصادية التي حصلت عليها أول مرة في عام ٢٠١٧.

(٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى، انظر:

<https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2019>

وشاركت الأمانة عن بُعد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في اجتماعات فريق أصدقاء الرئيس بشأن تعزيز البنية التحتية الاقتصادية القانونية (سانتياغو، ٨ آذار/مارس ٢٠١٩)، علاوةً على حلقتي العمل التاليتين اللتين نُظمتا برعاية اللجنة الاقتصادية التابعة لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وفريق أصدقاء الرئيس:

- (أ) حلقة العمل المعنية بتعزيز البنى التحتية الاقتصادية والقانونية وتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر (بوغور، إندونيسيا، ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨)\*؛
- (ب) حلقة عمل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الرامية إلى وضع إطار تعاوني لتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر (أوساكا، اليابان، ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)\*.

### الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

الصلة بأهداف التنمية المستدامة ٨ و ٩ و ١٦

١٤- واصلت الأمانة تعاونها بوصفها شريكاً في مشروع تنفذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بتعيين من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (BMZ) في إطار الصندوق الإقليمي المفتوح لإصلاح القوانين. ويتضمن هذا المشروع، المعنون "الصكوك الدولية لتسوية المنازعات"، ركيزتين أساسيتين. المسعى في الركيزة الأولى هو ضمان أن تشارك منطقة جنوب شرق أوروبا بتلك الصفة بقدر أكبر في النقاشات الدولية بشأن تسوية المنازعات وفي عمل الأونسيترال، وخاصة المشاركة في عمل الفريقين العاملين الثاني والثالث التابعين لها. أما في الثانية، فالمسعى هو التشجيع على استخدام معايير الأونسيترال بشأن الشفافية (قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول). وانخرطت الأمانة، في هذا الصدد، في إذكاء الوعي بهذه المعايير عن طريق المشاركة في الأنشطة الترويجية الإقليمية (تيرانا وسكوبيه وسرايفو، ٢-٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، وتيرانا، ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

### المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير

الصلة بأهداف التنمية المستدامة ١ و ٤ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ١٦

١٥- واصلت الأمانة تعاونها مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، في إطار المبادرة المشتركة بين المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والأونسيترال بشأن تعزيز اللوائح التنظيمية للاشتراء العمومي في بلدان كومنولث الدول المستقلة ومنغوليا، المستهلة في عام ٢٠١١ للترويج لاعتماد قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي.<sup>(٣)</sup> وتشمل هذه المبادرة إسداء المشورة

(٣) انظر الوثيقة A/CN.9/753، الفقرة ٣٨ (ج). وترد معلومات إضافية عن المبادرة على الرابط التالي:

<https://www.ppi-ebd-uncitral.com/index.php/en/ebd-uncitral-initiative/action-plan>. وقد وسع النطاق

الجغرافي للمبادرة منذ ذلك الحين ليشمل بلداناً في منطقة جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط.

وتقديم المساعدة في صياغة التشريعات الرئيسية والثانوية، وبناء القدرات من خلال تقديم الدعم في التنفيذ العملي لتلك التشريعات في المشاريع الخاصة بأقطار بعينها. وترد الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في إطار المبادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الفقرات ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ أدناه. وإضافةً إلى ذلك، شاركت الأمانة في اجتماع سنوي للتنسيق حضرته الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والمفوضية الأوروبية، حيث جرى تناول المساهمات الحالية المتعددة الوكالات في المبادرة (لندن، المملكة المتحدة، ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

### برامج الماجستير في القانون التجاري الدولي والاشترائي العمومي

الصلة بأهداف التنمية المستدامة ١ و ٤ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٦

١٦- تهدف هذه البرامج، التي نظمت بالشراكة مع المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية (ITCLO) وجامعة تورينو، إلى **إذكاء الوعي** بنصوص الأونسيترال وبناء القدرات اللازمة لاستخدامها والتشجيع على مشاركة الأفراد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٧- وتشترك الأمانة في البرامج من خلال تقديم المحاضرات والمواد النصية من أجل: (أ) النسخة التاسعة من برنامج الماجستير في القانون التجاري الدولي، الذي يحضره أفراد من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، (ب) برنامج الماجستير الثالث عشر في إدارة الاشتراء العمومي من أجل التنمية المستدامة، الذي يحضره مسؤولون حكوميون وممثلون عن مصارف إنمائية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بصفة رئيسية، (للاطلاع على تفاصيل المحاضرات التي تُلقى، انظر الفقرة ١٧ أدناه).

### منظمة مواءمة قوانين الأعمال التجارية في أفريقيا

الصلة بمهدي التنمية المستدامة ٨ و ١٦

١٨- واصلت الأمانة أنشطة التعاون والتنسيق مع منظمة مواءمة قوانين الأعمال التجارية في أفريقيا (OHADA) بهدف إذكاء الوعي لدى ممثلي الدول الأعضاء فيها والمهنيين العاملين في مجال القانون من تلك الدول بأعمال الأونسيترال الحالية والصكوك المتاحة لاعتمادها في مختلف المجالات التي تمم البلدان الأفريقية. وقد اضطلع بأنشطة التنسيق تلك في إطار من التعاون الوثيق في العمل مع مختلف المؤسسات الناشطة في البلدان الناطقة بالفرنسية، مثل مبادرة القانون المدني (مؤسسة القانون القاري)، ونقابة المحامين في باريس، والمنظمة الدولية للفرانكفونية (OIF). وإضافةً إلى ذلك، تتابع الأمانة استبانة المسائل الجديدة المتعلقة بالقانون التجاري الدولي على صعيد منظمة مواءمة قوانين الأعمال التجارية في أفريقيا، ويؤلى اهتمام خاص، في هذا الصدد، إلى التجارة الإلكترونية بالنظر إلى احتمال مشاركة المنظمة في إخضاع هذا القطاع للتنظيم الرقابي. وشملت الأنشطة أيضاً أنشطة بناء القدرات بغية زيادة التفسير الموحد لنصوص الأونسيترال على الصعيد الإقليمي.

١٩- **إذكاء الوعي وتعزيز الفهم الفعلي** بشأن نصوص الأونسيترال، بما في ذلك اتفاقية نيويورك، وبالعامل الجاري بشأن الوساطة، وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، والتجارة

الإلكترونية لدى المسؤولين الحكوميين من الدول الأعضاء<sup>(٤)</sup> في المنظمة، من خلال العروض الإيضاحية وتوفير المواد النصية في المناسبتين التاليتين:

(أ) اجتماع وزراء الدول الأعضاء في منظمة مواءمة قوانين الأعمال التجارية في أفريقيا (OHADA) وحلقة التدارس المعنية باتفاقية نيويورك، التي نظمتها المدرسة الإقليمية للتدريب (ERSUMA) التابعة للمنظمة المذكورة لصالح محامين وقضاة من غابون (اجتماع الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء المنظمة وجلسات النقاش في مؤتمر ليرفيل: "الذكرى الستون لإبرام اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها" (ليرفيل، ٨-١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨))\*؛

(ب) المجمع الدولي لنقابة محامي المحكمة الابتدائية في باريس، وهو مؤتمر تدريبي نُظِم بالاشتراك مع المحكمة المشتركة للعدل والتحكيم التابعة للمنظمة (CCJA-OHADA) ونقابة المحامين في باريس تحت عنوان "وجهات نظر متباينة إزاء الوساطة والتحكيم"، وحضره محامون من كوت ديفوار وباريس (أبيدجان، كوت ديفوار، ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)\*.

٢٠- **إذكاء الوعي وتعزيز الفهم الفعلي** بشأن اتفاقية نيويورك ونصوص الأونسيترال المتعلقة بالشفافية في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وذلك ضمن منشور صدر في المجلة القانونية عن مدرسة التدريب (ERSUMA) التابعة لمنظمة مواءمة قوانين الأعمال التجارية في أفريقيا بعنوان "اتفاقية نيويورك في العصور الحديثة"، نشرة الممارسة المهنية (BEPP) الصادرة عن المنظمة المذكورة، رقم ١٢، آب/أغسطس ٢٠١٨؛ و"جهود الأونسيترال الرامية إلى تعزيز الشفافية في التحكيم الاستثماري"، النشرة المذكورة رقم ١٢، ٢٠١٨).

٢١- **إذكاء الوعي وتعزيز الفهم الفعلي وبناء القدرات** لدى الاختصاصيين الممارسين في مجال القانون وطلبة القانون من الدول الأعضاء في المنظمة المذكورة بشأن أساليب عمل الأونسيترال وصدورها، من خلال إلقاء المحاضرات في دورة مبادرة الجامعة الصيفية في مجال القانون المدني ومن خلال التحدث في اجتماع مائدة مستديرة لشبكة مؤسسات القانون والعدالة الناطقة بالفرنسية (دورة الجامعة الصيفية عن القانون القاري، باريس، ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨)\*؛ نشرات يومية شبكة الناطقين بالفرنسية، اجتماع المائدة المستديرة بشأن القانون والعدالة، باريس، ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨)\*.

(٤) معظمها في غرب أفريقيا. وللإطلاع على قائمة كاملة بتلك الدول، انظر:

<https://www.ohada.org/index.php/en/>

## جيم - أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية الخاصة بمواضيع معينة

### ١- تسوية المنازعات

الصلة بأهداف التنمية المستدامة ٨ و ٩ و ١٦ و ١٧

٢٢- ما فتئت الأمانة تروج لنصوص الأونسيترال في مجال تسوية المنازعات، وذلك بأساليب عدة ومنها تنظيم عدد من أنشطة التدريب، وما برحت تدعم عملية الإصلاح القانوني الجارية في مختلف الولايات القضائية. ووضعت الأمانة أيضاً صكوكاً وأدوات قانونية غير ملزمة بغية توفير المعلومات بشأن تطبيق وتفسير نصوص الأونسيترال في هذا المجال (أبلغ عنها في ورقة عن السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال بالوثيقة A/CN.9/976). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشتركت الأمانة في تنظيم عدد من المناسبات أو ساهمت أو شاركت فيها، ومنها المناسبات التالية التي ركزت على اتفاقية نيويورك والصكوك الجديدة المتعلقة بالوساطة الدولية:

(أ) اغتنما لفرصة حلول الذكرى السنوية الستين لإبرام اتفاقية نيويورك، نظمت الأمانة أحداثاً هامة لمواصلة التشجيع على اعتماد اتفاقية نيويورك وتفسيرها تفسيراً متواتماً، وذلك بالمشاركة مع عدد من المنظمات كانت من بينها الهيئة الدولية للتحكيم، وغرفة التجارة الدولية، والمجلس الدولي للتحكيم التجاري (ICCA)، ورابطة المحامين الدولية (IBA)، ورابطة محامي ولاية نيويورك (NYSBA). وتضمنت هذه الأنشطة الخاصة بالتوعية وبناء القدرات المشاركة في المناسبات التالية وغيرها: الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأونسيترال، والذكرى السنوية الستين لإبرام اتفاقية نيويورك، وذلك مع المعهد الدولي لتسوية المنازعات (IDRI)، ومؤسسة التحكيم والسبل البديلة لتسوية المنازعات في أفريقيا، ووزارة العدل الاتحادية والمركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، لاغوس (أبوجا، ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨)؛

(ب) الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإبرام اتفاقية نيويورك خلال أسبوع التحكيم الذي عُقد في الصين، فشاركت في استضافته لجنة التحكيم الاقتصادي والتجاري الدولي الصينية (CIETAC) والمحكمة الشعبية العليا في الصين (بيجين، ١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)\*؛

(ج) المؤتمر الذي نُظِم بالاشتراك مع وزارة الخارجية للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإبرام اتفاقية نيويورك (كييف، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)؛

(د) الاجتماع السنوي لهيئة التحكيم التجاري بفيلنيوس. بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإبرام اتفاقية نيويورك (فيلنيوس، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)؛

(هـ) المؤتمر الدولي للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإبرام اتفاقية نيويورك، الذي نظمه المجلس الصيني لتشجيع التجارة الدولية (CCPIT) التابع للجنة التحكيم الاقتصادي والتجاري الدولي الصينية بوزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية وجامعة الأعمال التجارية الدولية والاقتصاد (بيجين، ٢-٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)\*؛

(و) مؤتمر التحكيم، الذي اشتركت في تنظيمه هيئة التحكيم التجاري الهنغارية ووزارة العدل الهنغارية (بودابست، ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)؛

- (ز) مؤتمر شرم الشيخ السابع، الذي عُقد بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإبرام اتفاقية نيويورك، ونُظِمَ بالمشراكة مع مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (شرم الشيخ، مصر، ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).
- ٢٣- **إذكاء الوعي وتعزيز الفهم الفعلي وبناء القدرات** بشأن الصكوك التي تتناول اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة من خلال التحدث عن الموضوع وتوفير المواد النصية في المناسبات التالية:
- (أ) المجمع الدولي لنقابة محامي المحكمة الابتدائية في باريس، للترويج لنصوص الأونسيترال الخاصة بالوساطة والتحكيم (أبيدجان، كوت ديفوار، ١٩-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)\*؛
- (ب) الدورة التدريبية بشأن الوساطة، التي نظمها برنامج تطوير القانون التجاري (الرياض، ١٦-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)\*؛
- (ج) المؤتمر المعني بالحدود الجديدة للسبل البديلة لتسوية المنازعات: من المسائل التجارية والاستثمارية إلى الانتهاكات لقواعد التنظيم الرقابي، الذي نظّمته لجنة الوساطة التابعة لرابطة المحامين الدولية، والمنتدى الإقليمي لأمريكا الشمالية التابع للرابطة المذكورة، وشاركت في تنظيمه جامعتا ماكغيل ومونتريال وغرفة التجارة الدولية (مونتريال، كندا، ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)؛
- (د) المؤتمر الدولي الخامس المعني بإيجاد مجتمع للتحكيم الدولي في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي نُظِمَ بالاشتراك مع وزارة العدل في إسبانيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهيئة مدريد للتحكيم (مدريد، ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)؛
- (هـ) حلقة دراسية إقليمية عن التحكيم والوساطة على الصعيد الدولي، نُظِمَت بالاشتراك مع وزارة خارجية بيلاروس (مينسك، ٣-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨)\*؛
- (و) حلقة دراسية نظمتها غرفة البحرين لتسوية المنازعات (المنامة، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)\*؛
- (ز) جلسة إحاطة إعلامية عن اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة، عُقدت على هامش الاجتماع الإقليمي الثاني فيما بين الدورات بشأن إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ساتو دومينغو، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩)\*؛
- (ح) حلقة العمل التدريبية بشأن الوساطة الدولية، التي نُظِمَت بناءً على طلب وزارة الصناعة والتجارة بالجمهورية الدومينيكية (ساتو دومينغو، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩)\*؛
- (ط) المؤتمر المعني بالوساطة والتحكيم على الصعيد الدولي، الذي نظّمه المعهد العالي للإدارة والتخطيط (ISGP)، ومركز البحوث القانونية التابع لجامعة فرانش-كومتيه (CRJFC)، ومركز قانون الأعمال والتجارة الدولية التابع لجامعة مونتريال، ومركز بحوث قانون الاستثمار والأسواق الدولية (الجزائر العاصمة، ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩)\*؛

(ي) الندوة المعنية باتفاقية سنغافورة: الامتثال لاتفاقات التسوية المنبثقة من إجراءات الوساطة عبر الحدود، بالاشتراك مع مجلة كاردوزو لتسوية المنازعات ومركز جاكوب دي فوكسبرغ للقانون التابع لكلية تورو (نيويورك، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٩)\*؛

(ك) المؤتمر الدولي الثاني للتحكيم الدولي الذي نظمه بنك التنمية الآسيوي بالتعاون مع حكومة بابوا غينيا الجديدة والأونسيترال وشركاء آخرين في مجال التنمية لمنطقة جنوب المحيط الهادئ (بورت مورسبي، ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩)\*؛

(ل) المؤتمر الدولي لتسوية المنازعات لعام ٢٠١٩ - حقبة جديدة من التعاون العالمي (هونغ كونغ، الصين، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩)\*.

## ٢- التجارة الإلكترونية

الصلة بأهداف التنمية المستدامة ٨ و ٩ و ١٦

٢٤- فيما يتصل بنصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية (اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية)، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، اضطلعت الأمانة بالأنشطة الواردة أدناه.

٢٥- **التعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)** من خلال تقديم تعليقات أعضائها الأمانة بشأن عمليات التقييم السريع لمستوى استعداد أقل البلدان نمواً للتجارة الإلكترونية التي ينفذها الأونكتاد لصالح كل من أفغانستان وبنغلاديش وبوركينا فاسو ومدغشقر والسنغال وجزر سليمان وتوغو وأوغندا وفانواتو وزامبيا في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع التي يتولى الأونكتاد تنسيقها.

٢٦- **التعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة** في تصميم وتنفيذ مشروع بعنوان "إحداث قفزة في تطوير مهارات التجارة الإلكترونية في جنوب شرق آسيا في إطار خطة التنمية لعام ٢٠٣٠"، بالتعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وفي إطار برنامج التدريب التجاري التابع للأونكتاد. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرة واضعي السياسات والاختصاصيين الممارسين من بلدان مختارة في جنوب شرق آسيا، مع التركيز على إدارة شؤون الهوية والتوقيعات الإلكترونية. ولهذا المشروع صلة هامة أيضاً بأهداف التنمية المستدامة ١ و ٥ و ١٧.

٢٧- **واستمر التعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وغيرها من المنظمات المعنية بالإطار القانوني لتيسير التجارة اللاورقية.** وفي إطار هذا التعاون، روجت الأمانة لنصوص الأونسيترال بوصفها أداة لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والتجارة اللاورقية في اتفاقات التجارة الإقليمية والثنائية. وتشمل الأنشطة ذات الصلة التحدث عن الموضوع وتوفير المواد النصية في المناسبات التالية:

(أ) اجتماع الفريق الاستشاري الموسَّع المعني بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود التابع لشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)، والاجتماع السادس للأفرقة العاملة التقنية والقانونية المعنية بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود (بانكوك، ١١ آذار/مارس ٢٠١٩)، والاجتماع الخامس للفريق التوجيهي الحكومي الدولي المؤقت المعني بتيسير التجارة اللاورقية العابرة للحدود (بانكوك، ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩)، ومنتدى رقمنة التجارة من أجل التكامل الإقليمي المستدام (بانكوك، ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩). وكان الغرض من تلك الاجتماعات هو إعداد واستعراض أدوات لتنفيذ الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أي "قائمة مراجعة الثغرات" بغية تيسير إنشاء آليات للاعتراف المتبادل بالبيانات والوثائق ذات الصلة بالتجارة في شكل إلكتروني؛

(ب) حلقة عمل نظمها مصرف التنمية الآسيوي بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بعنوان "تعزيز التجارة الإلكترونية في آسيا والمحيط الهادئ: نهج كلي" (بانكوك، ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨)؛

(ج) حلقة العمل عن التحول إلى التجارة الرقمية، نظمها رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والمنتدى المالي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بطريقة المشاركة عن بُعد). واستهدفت حلقة العمل تحديد الأولويات من أجل وضع خطة عمل الرابطة بشأن الإصلاحات القانونية اللازمة لرقمنة التجارة وتمويل سلسلة الإمداد ومساعدة الحكومة التايلندية في صياغة شكل الإصلاحات في هذا المجال؛

(د) حلقة العمل عن التوقيعات الإلكترونية للترويج لنصوص الأونسبترال، التي عُقدت بمناسبة الاجتماع السادس المعقود بالحضور الشخصي لفريق برنامج عمل الرقمنة للبلدان الأعضاء في تحالف منطقة المحيط الهادئ (مدينة مكسيكو، ٢٢-٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨)\*. والهدف من هذا المنتدى هو العمل من أجل الإدماج الرقمي لشيلي وكولومبيا والمكسيك والبيرو من خلال تطبيق الاعتراف القانوني المتبادل وقابلية النظم للتشغيل المتبادل من الناحية التقنية؛

(هـ) حلقة العمل المعنونة "التجارة اللاورقية والتطوير باستخدام طريقة النفاذة الوحيدة"، التي نُظمت بالتعاون مع مكتب منسق الأنشطة الاقتصادية والبيئية (OCEEA) في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمة العالمية للجمارك، واستهدفت بناء القدرات لدى ممثلي القطاعين العام والخاص من بيلاروس في مجال السياسات العامة والجوانب التقنية والقانونية للتجارة اللاورقية (مينسك، ١٧ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩).

٢٨- **إذكاء الوعي وتعزيز الفهم الفعلي** بشأن القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، الذي اعتمد مؤخراً، **والترويج لاعتماده واستخدامه** لدعم إلغاء الشكل الورقي لمستندات النقل والمالية وتشجيع التجارة اللاورقية. وقد أعرب المعنيون من أصحاب المصلحة عن رغبتهم الشديدة في استخدام القانون النموذجي تمكينا لتطبيق آليات التسهيل القانوني للتجارة اللاورقية المستندة إلى مفهوم تقنية خطوط المعالجة الإلكترونية التتابعية للبيانات والمنفذة باستخدام

تكنولوجيا شبكة قواعد البيانات المشتركة "دفاتر البيانات الموزعة". وتشمل الأنشطة ذات الصلة  
التحدث عن الموضوع وتوفير المواد النصية في المناسبات التالية:

(أ) مؤتمر "خارطة طريق قانونية للتجارة الرقمية"، الذي نظمه الفريق العامل المعني  
بالرقمنة التابع للجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية (لندن، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)\*؛

(ب) "منتدى تشريعات التجارة الإلكترونية بالأمة المتحدة وتشريعات التجارة الإلكترونية  
بالصين"، الذي عُقد على خلفية الإصلاح الذي أُجري مؤخراً في قانون التجارة الإلكترونية الصيني،  
وتناول نصوص الأونسيرال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية إضافة إلى القانون النموذجي بشأن السجلات  
الإلكترونية القابلة للتحويل (غوانغزو، الصين، ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨)؛

(ج) مؤتمر "بلوكتشين فيستيفال" للقانون الحوسبي وتكنولوجيا سلسلة كتل البيانات،  
الذي استضافته "حركة قراصنة الحاسوب الشرعيون" في ليوبليانا، وتناولت القانون النموذجي  
بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل بوصفها أداة تمكينية لتكنولوجيا سلسلة كتل البيانات  
والتكنولوجيا المالية "فنتيك" (ليوبليانا، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩)\*؛

(د) "الندوة الأكاديمية لرابطة القانون التجاري الدولي اليابانية حول تقنية كتل  
البيانات والقانون (طوكيو، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٩).

٢٩- إسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجال سنّ نصوص الأونسيرال القانونية المتعلقة  
بالتجارة الإلكترونية وذلك بالقيام بما يلي:

(أ) تقديم دعم إلى البحرين في استعراض قانون المعاملات الإلكترونية لديها وفي  
صياغة قانون السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. ونتيجة لذلك، أصبحت البحرين أول بلد  
يسنّ القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل؛

(ب) تقديم دعم إلى أفغانستان في استعراض مشروع قانونها الخاص بالمعاملات الإلكترونية  
والتوقيعات الإلكترونية، الذي أُعدَّ بمساهمة من الأمانة. وعلى وجه الخصوص، قُدّم عرض إيضاحي  
في "حلقة عمل أصحاب المصلحة الأفغان بشأن مشاريع القوانين الخاصة بالمعاملات الإلكترونية  
والتوقيعات الإلكترونية، وكذلك الأمن السيبراني في أفغانستان" (تالين، ١٥-١٧ تشرين الثاني/  
نوفمبر ٢٠١٨)، التي نظمتها برنامج تطوير القانون التجاري التابع لوزارة التجارة بالولايات المتحدة.

٣٠- بناء القدرات من خلال التحدث عن الموضوع وتوفير المواد النصية في المناسبات التالية:

(أ) منتدى باكو للتجارة الإلكترونية لعام ٢٠١٨ (باكو، ٢٤ و ٢٥ أيلول/  
سبتمبر ٢٠١٨)\*، الذي حضره مسؤولون من القطاعين العام والخاص من أوروبا الشرقية. وأثناء  
انعقاد هذه المناسبة، أودعت أذربيجان صكاً انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام  
الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (اتفاقية الخطابات الإلكترونية)؛

(ب) تقديم "مدخل إلى قانون التجارة الإلكترونية ونصوص الأونسيرال المتعلقة بالاشتراء  
الإلكتروني"، في إطار برنامج الماجستير في الاشتراء العمومي من أجل تحقيق التنمية المستدامة  
(للاطلاع على معلومات عن البرنامج، انظر الفقرة ١٩ أعلاه) (تورينو، إيطاليا، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨).

## ٣- الإعسار

الصلة بأهداف التنمية المستدامة ٨ و ١٠ و ١٧

٣١- **إذكاء الوعي وتعزيز الفهم الفعلي** بشأن نصوص الأونسيترال المتعلقة بقانون الإعسار لدى المسؤولين الحكوميين والقضاة والاختصاصيين الممارسين في مجالي الإعسار والقانون من خلال التحدث عن الموضوع وتوفير المواد النصية في المناسبات التالية:

(أ) لبلدان رابطة الدول المستقلة، في المنتدين القانونيين الدوليين التاسع والعاشر اللذين عُقدتا في سانت بطرسبرغ وفي المنتدين الدوليين الثاني والثالث المتعلقين بالإعسار (سانت بطرسبرغ، ١٦-١٩ أيار/مايو ٢٠١٨ و ١٥-١٧ أيار/مايو ٢٠١٩\*، على التوالي)؛

(ب) للمملكة العربية السعودية، من خلال التحدث عن الموضوع وتوفير المواد النصية في المؤتمر الأول المتعلق بتسوية حالات الإعسار (الرياض، ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩)\*؛

(ج) لمنطقة أفريقيا، في المائدة المستديرة لأفريقيا لعام ٢٠١٨ "حالات الإعسار المتعددة الجنسيات في سياق أفريقي" (مابوتو، ٢٣-٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)\*.

٣٢- **الترويج لسن القانون النموذجي** بشأن الإعسار عبر الحدود وتوحيد تفسيره وإذكاء **الوعي وتعزيز الفهم** بخصوص دليل الأونسيترال التشريعي بشأن قانون الإعسار بين الدول، من خلال التحدث عن الموضوع في المناسبات وتوفير المواد النصية للمسؤولين الحكوميين والقضاة والاختصاصيين الممارسين في مجال القانون وذلك على النحو التالي:

(أ) في حلقة عمل عُقدت أثناء المؤتمر العالمي للأكاديمية الدولية للقانون المقارن (فوكوأوكا، اليابان، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨)\*؛

(ب) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في سياق التحضير لمؤتمر إقليمي بشأن الإعسار بعنوان "دور المحاكم في نظام فعال للإعسار" وأثناء انعقاده وبعده (الدار البيضاء، المغرب، ٢٦-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)\*.

٣٣- **إسداء المشورة** إلى كل من البحرين والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية بشأن امتثال القوانين التي سنتها أو مشاريع القوانين التي تُعدها بشأن الإعسار لذلك القانون النموذجي ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن قانون الإعسار.

٣٤- **إذكاء الوعي وتعزيز الفهم الفعلي** بشأن نصوص الأونسيترال وأعمالها الحاربية في مجال قانون الإعسار لدى جهات التنظيم الرقابي لشؤون الإعسار في الدول الأعضاء في الرابطة الدولية لهيئات التنظيم الرقابي لشؤون الإعسار، من خلال التحدث عن الموضوع في المؤتمر السنوي للرابطة (موريشيوس، ١٥-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)\*.

٣٥- **بناء القدرات** لدى القضاة وغيرهم من المسؤولين الحكوميين المعنيين بمعالجة قضايا الإعسار عبر الحدود، في مجال نصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار عبر الحدود، وذلك من خلال إلقاء المحاضرات وتوفير المواد النصية خلال حلقة التدارس القضائية الثالثة عشرة المتعددة الجنسيات المعنية بالإعسار (سنغافورة، ١ و ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩)\*.

#### ٤- المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

الصلة بأهداف التنمية المستدامة ١ و ٢ و ٥ و ٨ و ٩

٣٦- انتظارا لنشر دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري، الذي اعتمده اللجنة في عام ٢٠١٨، قامت الأمانة بإذكاء الوعي بالدليل التشريعي بعرض شريط فيديو ونشر مقالة في الرسالة الإخبارية للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. وقد نشر الفيديو، الذي نُفذ بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإعلام في فيينا، وأبرز مشاركة المندوبين في الفريق العامل الأول، على وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للأونسيترال وقناة دائرة الإعلام على يوتيوب.

#### ٥- الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في مجال الاشتراء وتطوير البنية التحتية

##### الاشتراء العمومي

الصلة بأهداف التنمية المستدامة ١ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٦ و ١٧

٣٧- إذكاء الوعي وتعزيز الفهم الفعلي وبناء القدرات في مجال استخدام قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي والدليل الإرشادي المصاحب له من خلال التحدث عن الموضوع وتوفير المواد النصية في المناسبات التالية:

(أ) حلقة العمل حول التشارك في الممارسات الجيدة في مجال الاشتراء العمومي، التي تناولت تصميم نظم الحوكمة الرشيدة في مجال الاشتراء العمومي من خلال استخدام البيانات الفعال. وكان من ضمن المشاركين أيضاً مسؤولون حكوميون وممثلون عن منظمات دولية وإقليمية (بروكسل، ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨)؛

(ب) منتدى الاشتراء والنزاهة والإدارة والانفتاح (PRIMO) الخامس عشر المصمم لتبادل المعارف وتعزيز بناء القدرات فيما بين الأقران في البلدان المشاركة، الذي استضافته الوكالة الوطنية لإدارة المشاريع في أوزبكستان برعاية مصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي، وبالتعاون مع المصرف الأوروبي للاستثمار ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج "سيغما" (برنامج تحسين الحوكمة والإدارة وهو مبادرة مشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي). وتضمن المنتدى تنظيم "حلقة الأونسيترال الدراسية عن أفضل الممارسات العالمية" بالاشتراك مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في إطار المبادرة المشتركة بين الأونسيترال والمصرف (للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الفقرة ١٨ أعلاه) (طشقند، ١٠-١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩)\*.

٣٨- إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى حكومة الجمهورية الدومينيكية بشأن إصلاح قانون الاشتراء العمومي، باستخدام قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاشتراء العمومي.

٣٩- بناء القدرات لدى المسؤولين الحكوميين ومثلي المصارف الإنمائية، وخاصة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من خلال توفير المواد النصية وإلقاء المحاضرات في:

(أ) دورة برنامج "المجستير الثالث عشر في إدارة الاشتراء العمومي من أجل تحقيق التنمية المستدامة" (تورينو، إيطاليا، ٣١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٩) (للاطلاع على تفاصيل البرنامج، انظر الفقرة ١٧ أعلاه)؛

(ب) حلقة "الاشتراء العمومي: منظور دولي" في التدريب المصمم خصيصاً للمسؤولين الحكوميين الهنود في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (لاكسنبورغ، النمسا، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩)؛

(ج) حلقة العمل الخاصة ببرنامج الماجستير في إدارة الاشتراء العمومي، التي نُظمت برعاية المبادرة المشتركة بين المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والأونسيترال في جامعة تور فيرغاتا (روما، ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩) (للاطلاع على المبادرة نفسها، انظر الفقرة ١٨ أعلاه).

٤٠ - والمشاركة من خلال النشاطين التاليين اللذين نفذتا في إطار المبادرة المشتركة بين المصرف الأوروبي والأونسيترال (انظر الفقرة ١٨ أعلاه):

(أ) تدريب خبراء المشاريع التقنية الاستشاريين على استخدام الاتفاقات الإطارية في مجال الاشتراء العمومي والاشتراء الإلكتروني بمقتضى قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي، في إطار التحضير للأنشطة المقبلة في مجال إسداء المشورة وتقديم المساعدة وبناء القدرات، في أوكرانيا ومولدوفا (مكتبياً وفي لندن، ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)؛

(ب) تقديم حلقة عمل لبناء القدرات لصالح المسؤولين الحكوميين والاختصاصيين الممارسين في عمليات الاشتراء العمومي، حول إعداد النصوص القانونية في إطار الأونسيترال وغيرها من الهيئات الدولية، وحول استخدام القانون النموذجي بشأن الاشتراء العمومي في سياقات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (نوتنغهام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

## الشراكات بين القطاعين العام والخاص

الصلة بأهداف التنمية المستدامة ١ و ٤ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٦ و ١٧

٤١ - **إذكاء الوعي وتعزيز الفهم الفعلي** بخصوص الصيغة المنقحة من دليل الأونسيترال التشريعي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، المعروضة على اللجنة من أجل النظر فيها وإمكانية اعتمادها في نهاية المطاف إبان دورتها الثانية والخمسين، من خلال التحدث عن الموضوع وتوفير المواد النصية في المناسبات التالية:

(أ) المؤتمر الدولي المعنون "تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص المعنية بمصلحة الإنسان أولاً من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: أفضل الممارسات والتوصيات الدولية لأوكرانيا والبلدان المجاورة"، الذي شاركت في تنظيمه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا؛ ووزارة التنمية الاقتصادية والتجارة في أوكرانيا؛ والإدارة الحكومية في مدينة كييف؛ والمركز الأوكراني لدعم تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وحضره اختصاصيون ممارسون في مجال القانون في القطاعين الخاص والعام (كييف، ٤ و ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨)\*؛

(ب) المؤتمر المعنون "الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تسخير الفرص والتغلب على التحديات"، الذي نظّمته وزارة العدل في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وحضره مسؤولون حكوميون واختصاصيون ممارسون من القطاع الخاص ومستشارون ماليون في مجال معاملات الشراكات بين القطاعين العام والخاص (هونغ كونغ، الصين؛ ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)\*؛

(ج) المؤتمر المعنون "تطوير الإطار القانوني للشراكات بين القطاعين العام والخاص في فييت نام"، الذي نظّمته غرفة التجارة الأوروبية في فييت نام، وحضره مسؤولون حكوميون واختصاصيون ممارسون من القطاع الخاص ومستشارون ماليون في مجال معاملات الشراكات بين القطاعين العام والخاص (هانوي، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)\*.

٤٢- **إذكاء الوعي وتعزيز الفهم الفعلي** بخصوص الصيغة المنقّحة من دليل الأونسيترال التشريعي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص خلال مؤتمر نظّمته غرفة التجارة الأوروبية ووزارة التخطيط والاستثمار. وإسداء المشورة إلى الحكومة الفيتنامية (وزارة التخطيط والاستثمار ووزارة العدل) في مختلف جوانب مشروع القانون الفيتنامي المتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص استناداً إلى التوصيات الواردة في دليل الأونسيترال التشريعي بشأن الشراكات بين القطاعين (هانوي، ١٧-٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)\*.

٤٣- **إذكاء الوعي وتعزيز الفهم الفعلي** بخصوص الصيغة المنقّحة من دليل الأونسيترال التشريعي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبناء القدرات اللازمة لاستخدام الدليل التشريعي والصيغة المنقّحة من الأحكام التشريعية النموذجية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدى المسؤولين الحكوميين العاملين في وكالات الاشتراء والاختصاصيين الممارسين في القطاع الخاص من خلال المشاركة في منتدى الاشتراء والنزاهة والإدارة والانفتاح (انظر الفقرة ١٨ أعلاه) (طشقند، ١٠-١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩)\*.

٤٤- **إذكاء الوعي وتعزيز الفهم الفعلي** بخصوص الصيغة المنقّحة من دليل الأونسيترال التشريعي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي من خلال استعراض الأقران لمشاريع الدراسات الاستقصائية بشأن معايير الاشتراء والاستثمار العمومي التقليدي في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، طبعة عام ٢٠٢٠، وتقييم الإطار التنظيمي الرقابي في ١٣٥ بلداً و ٥٠ بلداً على التوالي. وستُنشر نتائج الدراسات الاستقصائية بوصفها "قاعدة معيارية"، وستتضمن إحالات إلى الصيغة المنقّحة من دليل الأونسيترال التشريعي بشأن تلك الشراكات.

## ٦- بيع البضائع

الصلة بأهداف التنمية المستدامة ٨ و ١٢ و ١٦

٤٥- **واصلت الأمانة الترويج لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع ("اتفاقية البيع")، واتفاقية فترة التقادم في البيع الدولي للبضائع، بصيغتها المعدلة، على نطاق أوسع واستخدامهما وتوحيد تفسيرهما وبناء القدرات في مجال استخدام هذين النصين. ونفذت، في هذا السياق، النشاطين التاليين:**

(أ) المشاركة في تنظيم وتقديم سلسلة من المحاضرات للأكاديميين والمحامين وممثلي القطاعين العام والخاص في مؤتمر بعنوان "قانون البيع الصادر عن الأمم المتحدة لقطاع الأعمال في ليختنشتاين" (فادوز، ليختنشتاين، ١٢-١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨)؛

(ب) تقديم سلسلة محاضرات للأكاديميين والمحامين وممثلي القطاعين العام والخاص ضمن سلسلة من حلقات العمل شاركت في تنظيمها مع وزارة الصناعة والتجارة ومشروع التكامل المشترك بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (فيتيان، ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩).

٤٦- وقد اعتمدت كلٌّ من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليختنشتاين تشريعاً بشأن الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع.

## ٧- المصالح الضمانية

الصلة بأهداف التنمية المستدامة ٨ و ٩ و ١٧

٤٧- أصدرت الأونسيترال عدداً من النصوص التكميلية في مجال المعاملات المضمونة، وهي: اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية (٢٠٠١)،<sup>[١]</sup> ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة (٢٠٠٧)،<sup>[٢]</sup> وملحقه المتعلق بالحقوق الضمانية في الممتلكات الفكرية (٢٠١٠)، ودليل الأونسيترال بشأن إنشاء وتشغيل سجل للحقوق الضمانية (٢٠١٣)،<sup>[٣]</sup> وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (٢٠١٦)،<sup>[٤]</sup> وكذلك دليل اشتراعه.

٤٨- وتواصل الأمانة دعم الإصلاحات التشريعية استناداً إلى نصوص الأونسيترال تلك، وقد أسدت مشورة إلى حكومات البحرين (مكتيباً)، والصين (تيانجين، الصين، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨)،\* وتايلند (بانكوك، ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٨)\* في النظر في اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، وذلك من خلال المشاركة في المؤتمرات ذات الصلة وتقديم المواد النصية. وفي هذا السياق، تواصل الأمانة تعاونها مع البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية.

٤٩- وأجرت الأمانة أيضاً، في إطار مشاركتها المستمرة في مشروع تيسير المعاملات التجارية، دراسة مقارنة لقانون المعاملات المضمونة في إنكلترا والاتحاد الروسي لتكون أساساً للإصلاحات الممكن تنفيذها في جمهورية كوريا (المؤتمر الدولي المعني بتيسير المعاملات التجارية لعام ٢٠١٨، سيول، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)\* وقد أتيحت للأمانة إمكانية للمشاركة في هذا المشروع بفضل التبرعات المقدمة من حكومة جمهورية كوريا.

[١] مرفق قرار الجمعية العامة ٨١/٥٦.

[٢] منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.V.12.

[٣] قرار الجمعية العامة ١٠٨/٦٨.

[٤] قرار الجمعية العامة ١٣٦/٧١؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ١٧ (A/71/17)، الفصل الثالث، القسم ألف.

٥٠- وواصلت الأمانة تنسيقها مع عدد من المنظمات الدولية والإقليمية من أجل إذكاء الوعي وتعزيز الفهم بشأن نصوص الأونسيترال الخاصة بالمعاملات المضمونة، وذلك من خلال المشاركة في المناسبات التالية:

(أ) المؤتمر الدولي المعني بحقوق الدائنين/المدينين وسبل انتصافهم، لعرض المبادئ الرئيسية لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة على ممثلي دول آسيان +٣ (بانكوك، ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٨)\*؛

(ب) منتدى إنشيوين للقانون التجاري (إنشيوين، جمهورية كوريا، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)\*؛

(ج) المؤتمر المشترك المعني بإصلاحات التنسيق الدولي للمعاملات المضمونة (مدريد، ١٦ و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)، حيث اجتمعت منظمات دولية وإقليمية للنهوض بالإصلاحات العالمية في هذا المجال.

### ثالثاً- نشر المعلومات

٥١- يمثّل عدد من المنشورات والوثائق التي أعدتها الأونسيترال مراجع أساسية لأنشطة الأونسيترال في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية، وخصوصاً فيما يتعلق بنشر المعلومات عن أعمال اللجنة ونصوصها.

### ألف- الموقع الشبكي

٥٢- حدّث الموقع الشبكي للأونسيترال في نهاية عام ٢٠١٨ من أجل تسهيل استخدامه وتحقيق امتثاله لمعايير الأمم المتحدة. وتغيّر اسم النطاق إلى: [uncitral.un.org/ar](http://uncitral.un.org/ar). ولا يزال الموقع متاحاً بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست، ويتيح الاطلاع على النصوص الكاملة لجميع وثائق الأونسيترال وغيرها من المواد النصية ذات الصلة بعمل الأونسيترال، مثل المنشورات، والمعلومات عن حالة المعاهدات، والنشرات الصحافية، والأحداث والأخبار. ووفقاً للسياسة التنظيمية المتبعة في تعميم الوثائق، يُتاح الاطلاع على الوثائق الرسمية، عند توافرها، من خلال الربط بنظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (ODS).

٥٣- وبالتعاون مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعكف الأونسيترال على استحداث أداة لجمع الإحصاءات من أجل الموقع الشبكي: [uncitral.un.org/ar](http://uncitral.un.org/ar). ومع أنّ بيانات عام ٢٠١٨ لم تُتَح بعد، فقد استقبل الموقع الموروث زهاء ٩٠٠.٠٠٠ زيارة فريدة في عام ٢٠١٨، وهو ما يشير إلى حدوث زيادة إجمالية في حركة المرور على الموقع. ومن بين جلسات الزيارات الإلكترونية تلك، كان نحو ٦٠ في المائة من الزيارات إلى الصفحات المنشورة بالإنكليزية، و٤٠ في المائة إلى الصفحات المنشورة بالإسبانية والروسية والفرنسية والصينية والعربية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنّ موقع الأونسيترال الشبكي، الذي هو من بين أهم المصادر الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالقانون التجاري الدولي بجميع اللغات، قد يمثّل واحداً من المراجع القليلة المتوفرة حول هذا الموضوع ببعض اللغات الرسمية.

٥٤- ويجري تحديث محتويات الموقع الشبكي وتوسيع نطاقها باستمرار في إطار أنشطة مكتبة الأونسيترال القانونية، ومن ثم لا تتكبد الأمانة تكلفة إضافية في هذا الصدد. وقد رحبت الجمعية العامة "بالجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة لصيانة وتحسين موقعها على شبكة الإنترنت، بطرق منها إيجاد أشكال جديدة لوسائل التواصل الاجتماعي، وفقاً للمبادئ التوجيهية المنطبقة." (٥) وفي هذا الصدد، أنشئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ حساب إلكتروني عام للأونسيترال على موقع خدمة LinkedIn بلغ الآن عدد متابعيه ٦١٠٠ متابع، مما يمثل زيادة مقارنة بعدد المتابعين خلال العام السابق الذي بلغ ٣٦٠٠ متابع. وقد حل هذا الحساب محل مدونة Tumblr الإلكترونية المصغرة ("ما الجديد لدى الأونسيترال؟") التي أنشئت في عام ٢٠١٤. ثم في عام ٢٠١٨، أنشأت الأونسيترال حساباً على فيسبوك، وحظي الحساب بأكثر من ١٠٠٠ متابع. والحساب والمدونة كلاهما متاحان على موقع الأونسيترال الشبكي.

## باء- المكتبة

٥٥- تلي مكتبة الأونسيترال القانونية، منذ إنشائها في عام ١٩٧٩، احتياجات البحوث لموظفي الأمانة والمشاركين في الاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقدتها الأونسيترال. وتقدم المكتبة أيضاً المساعدة البحثية لموظفي البعثات الدائمة وموظفي الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم وموظفي سائر المنظمات الدولية التي تتخذ من فيينا مقراً لها وللباحثين الخارجيين وطلبة الحقوق. وفي عام ٢٠١٨، لبي موظفو المكتبة زهاء ٤٦٠ طلباً للحصول على مراجع، وردت من أكثر من ٤٠ بلداً. وشمل زوار المكتبة، من غير المشاركين في الاجتماعات والموظفين والمتمرنين الداخليين، باحثين من أكثر من ٣٠ بلداً.

٥٦- وتركز مجموعة مقتنيات مكتبة الأونسيترال القانونية في المقام الأول على القانون التجاري الدولي، وهي تضم حالياً ما يزيد على ١٢٠٠٠ دراسة متخصصة، و ١٥٠٠ مجلة مستمرة الصدور، ومراجع قانونية وعامة، منها وثائق للأمم المتحدة غير صادرة عن الأونسيترال ووثائق منظمات دولية أخرى؛ وموارد إلكترونية (تقتصر على الاستعمال الداخلي). ويولي اهتمام خاص لتوسيع نطاق مجموعة المقتنيات بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وفي حين ازداد استخدام المراجع الإلكترونية، فإن المراجع المتعلقة بالقانون التجاري الواردة من الكثير من البلدان ما تزال متوفرة في نسختها المطبوعة فقط، وظل تداول النسخ المطبوعة على وتيرة مطردة أيضاً.

٥٧- وتحتفظ مكتبة الأونسيترال القانونية بفهرس متاح للاطلاع العمومي عبر الإنترنت، وهو فهرس مشترك مع المكتبات الأخرى للأمم المتحدة في فيينا. والفهرس متاح عبر صفحة المكتبة في موقع الأونسيترال الشبكي. (٦)

٥٨- ويُعدُّ موظفو مكتبة الأونسيترال القانونية للجنة سنوياً وثيقة بعنوان "ثبت مرجعي بالمؤلفات الحديثة ذات الصلة بأعمال الأونسيترال" (A/CN.9/977). وهو يشمل إحالات إلى كتب

(٥) قرار الجمعية العامة ١١٥/٧٠.

(٦) متاح على العنوان الإلكتروني التالي: <https://uncitral.un.org/ar/library>.

ومقالات وأطروحات بلغات مختلفة، مصنفة بحسب الموضوع.<sup>(٧)</sup> وتُدْرَج فرادى المواد المسجلة في الثبوت المرجعي في الفهرس المتاح للاطلاع العمومي بواسطة الاتصال الحاسوبي المباشر (OPAC)، وتحتفظ مكتبة الأونسيترال بمجموعة النصوص الكاملة لجميع المواد المذكورة. وتُتاح في قسم الببليوغرافيا على موقع الأونسيترال الشبكي تحديثات شهرية من تاريخ آخر ثبت مرجعي سنوي.

٥٩- وتنشر المكتبة أيضاً على موقع الأونسيترال الشبكي ثبوتاً مرجعياً موحداً للمؤلفات المتعلقة بأعمال الأونسيترال.<sup>(٨)</sup> والهدف من هذا الثبوت المرجعي الموحد هو تجميع كل مواد التقارير المرجعية (الببليوغرافية) المقدمة إلى اللجنة منذ عام ١٩٦٨. وهو يتضمن حالياً أكثر من ٤٤٠ ١٠ مدخلاً مستنسخاً بالإنكليزية والصيغ المحررة باللغات الأصلية، وقد جرى تدقيق هذه المدخل وتوحيد طريقة قيدها بقدر المستطاع.

٦٠- وفي إطار تسهيل اتباع نهج شامل في إعداد الثبوت المرجعي، والمواظبة على الإعلام بأنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي، قدّم العديد من المنظمات غير الحكومية التي تدعى إلى حضور دورة اللجنة السنوية نسخاً من مجلاتها وتقاريرها السنوية وسائر منشوراتها إلى مكتبة الأونسيترال القانونية على سبيل الهبة بغية استعراضها. وفي عام ٢٠١٨، أضيفت أعداد الدوريات التالية إلى مكتبة الأونسيترال القانونية: (Eurofenix (INSOL Europe)) "يوروفينيكس" الصادرة عن الاتحاد الدولي لأخصائي الإعسار، و"نشرة تسوية المنازعات" الصادرة عن الغرفة التجارية الدولية (ICC Dispute Resolution Bulletin (ICC))، ومجلة ديكنسون للقانون (Dickinson Law Review (جامعة ولاية بنسلفانيا))، و"ديريتو ماريتمو كوادرنى" (Diritto Marittimo Quaderni) (رابطة الدراسات القانونية المتحدة)، وكذلك هبات من الغرفة الاقتصادية الاتحادية النمساوية، والمفوضية الأوروبية، والمركز الدولي للسبيل البديلة لتسوية المنازعات (الهند)، وجامعة كارلوس الثالث بمدريد، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، والأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية. وإضافةً إلى ذلك، تلقت المكتبة عدداً كبيراً من الكتب المقدمة على سبيل الهبة من المؤسسات التالية: دار بيك للنشر، ومطبعة جامعة كمبريدج، ودار هارت للنشر، ومؤسسة كلوير، ومطبعة جامعة أكسفورد، ودار تايلور وفرانسي للنشر، ومؤسسة تومسون رويترز.

## جيم - المنشورات

٦١- إلى جانب الوثائق الرسمية، دأبت الأونسيترال على إصدار سلسلتين من المنشورات، وهما نصوص جميع الصكوك التي أعدتها اللجنة وحولية الأونسيترال. وتُتاح المنشورات بانتظام لدعم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة، وكذلك الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الأخرى وتُنَاقَش فيها أعمال الأونسيترال، وفي سياق الجهود المبذولة لإصلاح القوانين الوطنية.

(٧) فيما يخص دورة اللجنة الثانية والخمسين، انظر الوثيقة A/CN.9/977.

(٨) متاح على العنوان التالي: <https://uncitral.un.org/ar/library>.

- ٦٢- وصدرت المنشورات التالية في عام ٢٠١٨: المؤتمر الثالث للجماعة اليورو - متوسطة للتحكيم الدولي، ميلانو، إيطاليا، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.<sup>(٩)</sup> هذا وقدمت حولية الأونسيترال لعام ٢٠١٤ للنشر في عام ٢٠١٧، كذلك ستقدم حولية عام ٢٠١٥ في نيسان/أبريل ٢٠١٩.
- ٦٣- وفي ضوء الشواغل المتعلقة بالميزانية والبيئة، واصلت الأمانة بذل جهودها الرامية إلى استخدام الوسائط الإلكترونية كوسيلة رئيسية لتعميم نصوص الأونسيترال؛ ومن ثم خفضت طباعة جميع المنشورات، ونشرت حولية الأونسيترال لعام ٢٠١٣ في شكل إلكتروني فقط (قرص مدمج للقراءة فقط وكتاب إلكتروني).

## دال - النشرات الصحافية

- ٦٤- يجري بانتظام إصدار نشرات صحافية كلما أُتخذت إجراءات تعاهدية تتصل بنصوص الأونسيترال، أو عندما ترد معلومات بشأن اعتماد قوانين الأونسيترال النموذجية أو نصوص أخرى ذات صلة. وتصدر نشرات صحافية أيضاً بشأن المعلومات ذات الأهمية الخاصة للأونسيترال وذات الصلة المباشرة بها. وترسل تلك النشرات الصحافية إلى الجهات المهتمة عبر البريد الإلكتروني، وتُنشر على موقع الأونسيترال الشبكي، وكذلك على الموقع الشبكي الخاص بدائرة الأمم المتحدة للإعلام في فيينا أو بشعبة الأخبار ووسائط الإعلام التابعة لإدارة شؤون الإعلام في نيويورك، حسب مقتضى الحال.
- ٦٥- وتحسيناً لدقة المعلومات المتلقاة بشأن اعتماد قوانين الأونسيترال النموذجية، وحرصاً على ورودها في مواعيدها، وبالنظر إلى أن هذا الاعتماد لا يقتضي اتخاذ أي إجراء رسمي لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتسهيلاً لنشر المعلومات ذات الصلة، فلعلّ اللجنة تؤدّ أن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تُخطر الأمانة عند سنّها تشريعات لتنفيذ أحد قوانين الأونسيترال النموذجية.

## هاء - الاستفسارات العامة

- ٦٦- تعالج الأمانة حالياً ما يقرب من ٢٠٠٠ استفسار عام في السنة، بشأن جملة أمور منها النواحي التقنية لنصوص الأونسيترال وتوافرها، وورقات العمل، ووثائق اللجنة، والمسائل المتصلة بذلك. وبتزايد الرد على تلك الاستفسارات بالإحالة إلى موقع الأونسيترال الشبكي.

## واو - المحاضرات الإعلامية في فيينا

- ٦٧- تقدم الأمانة، عند الطلب، محاضرات إعلامية داخلية عن أعمال الأونسيترال، إلى الزوّار من الطلبة الجامعيين والأكاديميين والمحامين والمسؤولين الحكوميين. بمن فيهم القضاة. ومنذ التقرير الأخير، أُلقت الأمانة ١٠ محاضرات على ما مجموعه ٢٣٢ زائراً من أستراليا وألمانيا وسويسرا وفنلندا والنمسا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة.

(٩) متاح على العنوان التالي: <https://uncitral.un.org/ar/library/publications>.

## زاي- مسابقات محاكاة الدعاوى في مجال القانون التجاري الدولي

### ١- مسابقة فيليم فيس لمحاكاة دعاوى التحكيم التجاري الدولي

٦٨- عقدت المرافعات الشفوية لمسابقة فيليم فيس السادسة والعشرين لمحاكاة دعاوى التحكيم التجاري الدولي في فيينا في الفترة من ١٣ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وكان فريق كلية بنسلفانيا للقانون (الولايات المتحدة) هو الأفضل في المرافعات الشفوية. وعلى غرار السنوات السابقة، شاركت اللجنة في رعاية المسابقة. وكانت المسائل القانونية التي عاجلتها الأفرقة المشاركة في المسابقة السادسة والعشرين تستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة للبيع الدولي للبضائع.

٦٩- وقد شارك في مسابقة عام ٢٠١٩ ما مجموعه ٣٧٢ فريقاً من ٨٤ بلداً، وضمت الأفرقة أكثر من ٢٢٠٠ طالب و١٠٠٠ محكّم و٩٠٠ مدرب. ويكتسي تعزيز التنوع الثقافي والتنوع الجنساني أهمية في زيادة مصداقية التحكيم الدولي وقبوله. ولما كانت الرابطة المعنية بتنظيم وترويج مسابقة فيليم لمحاكاة دعاوى التحكيم التجاري الدولي قد وقّعت على "تعهد التمثيل المتساوي في التحكيم"، فقد ازداد عدد المحكّمات زيادةً كبيرةً، وقد لوحظت الزيادة في توزيع فريق المحكّمين النهائي الذي بلغ ١:٢ بأغلبية من الإناث، وبلغت نسبة الطالبات ٥٨ في المائة من بين المتنافسين، وهو ما يشكل رصيماً كبيراً من النساء المهويات المؤهلات للعمل مستشارات ومحكّمات في المستقبل. وسوف تُعقد مرحلة المرافعات الشفوية من مسابقة فيليم فيس السابعة والعشرين لمحاكاة دعاوى التحكيم التجاري الدولي في فيينا من الفترة من ٣ إلى ٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

٧٠- وقد نظّمت مؤسسة فيس إيست موت مسابقة فيليم فيس الدولية (الشرقية) السادسة عشرة لمحاكاة دعاوى التحكيم التجاري الدولي، التي اشتركت في رعايتها اللجنة. ونظّمت المرحلة النهائية من المسابقة في هونغ كونغ، الصين، في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وشارك في المسابقة (الشرقية) السادسة عشرة ما مجموعه ١٣٧ فريقاً من ٣١ ولاية قضائية، وكان فريق جامعة أمستردام (هولندا) هو الأفضل في المرافعات الشفوية. وسوف تُعقد المسابقة السابعة عشرة (الشرقية) في هونغ كونغ، الصين، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٢٠.

### ٢- مسابقات المحاكاة القضائية الأخرى

مسابقة مدريد لمحاكاة دعاوى التحكيم التجاري لعام ٢٠١٩

٧١- نظّمت جامعة كارلوس الثالث في مدريد المسابقة الحادية عشرة لمحاكاة دعاوى التحكيم التجاري الدولي في مدريد في الفترة من ١ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وقد شاركت اللجنة أيضاً في رعايتها. وكانت المسائل القانونية التي عاجلتها الأفرقة تتعلق بعقد بيع دولي لبضائع تنطبق عليه اتفاقية الأمم المتحدة للبيع واتفاقية نيويورك وقواعد الأونسيتيرال للتحكيم وقانون الأونسيتيرال النموذجي. وشارك في مسابقة مدريد لعام ٢٠١٩ التي جرت باللغة الإسبانية ما مجموعه ٢٩ فريقاً من ١٢ ولاية قضائية. وكان فريق جامعة كارلوس بغواتيمالا هو الأفضل في المرافعات الشفوية. وسوف تُعقد مسابقة مدريد الثانية عشرة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

## مسابقة فرانكفورت لمحاكاة دعاوى الاستثمار

٧٢- عُقدت مسابقة فرانكفورت الثانية عشرة لمحاكاة دعاوى الاستثمار في الفترة من ٤ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠١٩. وقد شارك ٧٧ فريقاً من ٢٣ بلداً في المسابقة، وأُعلن أن معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية هو أفضل فريق في المرافعات الشفوية. وستعقد المسابقة الثالثة عشرة في عام ٢٠٢٠.

## مسابقة إيان فليتشر لمحاكاة الدعاوى في مجال القانون الدولي للإعسار

٧٣- عقدت مسابقة إيان فليتشر الثالثة لمحاكاة الدعاوى في مجال القانون الدولي للإعسار في سنغافورة في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، وقد كان الفريق الفائز هو فريق كلية الحقوق الوطنية في بوبال بالهند. ووفرت المسابقة فرصة لاكتساب الطلاب معرفةً بالقانون الدولي للإعسار واستخدام قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود. وتدعم أمانة الأونسيترال المسابقة وتتيح لأفضل فرد من مكفوفي البصر فرصة زيارة الأونسيترال في نيويورك أو فيينا أثناء دورة الفريق العامل الخامس (المعني بقانون الإعسار) للاطلاع على أعمال هيئة دولية حكومية أثناء عقد دورتها وأعمال موظفي الأمم المتحدة أثناء توفير خدمات الأمانة خلال الدورة. ويتزايد الاهتمام بالمسابقة كما يتضح من زيادة عدد المتقدمين لحوزتها، مما استلزم زيادة عدد الأفرقة المشاركة في الجولات الشفوية، من ٨ أفرقة في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ إلى ١٢ فريقاً في عام ٢٠١٩ (من أستراليا وسنغافورة وصربيا والصين وفرنسا وكندا والهند وهولندا والولايات المتحدة). وسوف تُعقد مسابقة إيان فليتشر الرابعة لمحاكاة الدعاوى في مجال القانون الدولي للإعسار في عام ٢٠٢٠ في المملكة المتحدة.

## رابعاً- الموارد والتمويل

٧٤- لا تشمل الميزانية العادية تكاليف معظم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية. ولذلك فإن قدرة الأمانة على تنفيذ عنصر التعاون التقني والمساعدة التقنية من برنامج عمل الأونسيترال تتوقف على توافر تمويل من خارج الميزانية.

٧٥- وقد بحثت الأمانة مجموعة من السبل الكفيلة بزيادة الموارد من أجل أنشطة المساعدة التقنية، ومنها المساهمات العينية. ويذكر هنا على وجه الخصوص تمويل الجهات المنظمة، منفردة أو بمشاركة جهات أخرى، عدداً من البعثات تمويلًا كلياً أو جزئياً.

٧٦- وقد تتوفر مصادر تمويل ممكنة إضافية إذا تسنى إدراج أنشطة إصلاح القانون التجاري على نحو أكثر انتظاماً في برامج المساعدة الإنمائية الدولية الأوسع نطاقاً. وفي هذا الصدد، لعل اللجنة تود أن تستذكر أن المذكرة التوجيهية التي أقرتها في دورتها التاسعة والأربعين، في عام ٢٠١٦، وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعممها على مستخدميها المستهدفين على أوسع نطاق ممكن،<sup>(١٠)</sup> تهدف إلى إدماج أعمال الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي في

(١٠) قرار الجمعية العامة ١٣٥/٧١، الفقرة ٨ (هـ).

جدول الأعمال الأوسع للأمم المتحدة من خلال جميع إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها وصناديقها ووكالاتها وبرامجها، وكذلك للجهات المانحة الأخرى التي تُعنى بما يلي: (أ) حشد التمويل من أجل التنمية المستدامة؛ (ب) تقليل أو إزالة العقبات القانونية التي تعرقل تدفق التجارة الدولية وتحقيق التكامل الاقتصادي على الصعيد الدولي و/أو الإقليمي؛ (ج) تنمية القطاع الخاص؛ (د) إصلاحات قطاع العدالة؛ (هـ) زيادة قدرة الاقتصاد على التعافي من الأزمات الاقتصادية؛ (و) الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك الإصلاحات في مجال المشتريات العمومية والحوكمة الإلكترونية؛ (ز) تمكين الفقراء؛ (ح) منع ومكافحة الجرائم الاقتصادية (مثل الاحتيال التجاري والتزوير والتزيف) عن طريق التعليم؛ (ط) معالجة الأسباب الجذرية للمنازعات الناشئة من عوامل اقتصادية؛ (ي) معالجة مشاكل التعافي الاقتصادي بعد انتهاء النزاعات؛ (ك) معالجة المشاكل المتعلقة تحديداً بنفاذ البلدان غير الساحلية إلى التجارة الدولية؛ (ل) التنفيذ الوطني للالتزامات الدولية في مجال القانون التجاري الدولي والمجالات المتصلة به.<sup>(١١)</sup>

## ألف - صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات

٧٧- يُقدّم صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات الدعم لأنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية الموجهة للندوات القانونية في البلدان النامية، فيموّل مشاركة موظفي الأونسيترال أو غيرهم من الخبراء في الحلقات الدراسية التي تُعرض فيها نصوص الأونسيترال لبحثها والنظر في إمكانية مشاركتهم في بعثات تقصي الحقائق المعنية بعمليات تقييم الإصلاحات القانونية، التي تُوفد من أجل استعراض التشريعات الوطنية القائمة وتقدير الاحتياجات القطرية لإصلاح القوانين في المجال التجاري.

٧٨- فيما يخص عام ٢٠١٨، بلغت الميزانية المعلنة ٦٨٣ ٧٤ دولاراً أمريكياً، وبلغ إجمالي النفقات ٩٦٠ ٦٣ دولاراً أمريكياً. وقد ساهمت في هذه الفترة حكومة جمهورية كوريا بمبلغ ٣١٥ ٢٢ دولاراً أمريكياً لمشاركة أمانة الأونسيترال في مشروع تيسير المعاملات التجارية التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (انظر الفقرة ٤٩).

٧٩- وناشدت اللجنة، في دورتها الحادية والخمسين (نيويورك، ٢٥ حزيران/يونيه - ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨)، جميع الدول والمنظمات الدولية وسائر الهيئات المهتمة أن تنظر في مسألة تقديم تبرعات إلى صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات، إن أمكن ذلك، في شكل تبرعات متعددة السنوات أو في شكل تبرعات مخصصة الغرض، من أجل تيسير التخطيط وتمكين الأمانة من تلبية ما يرد من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية من طلبات متزايدة للحصول على التدريب والمساعدة التشريعية التقنية (الوثيقة A/73/17، الفقرتان ١٨٨ و ١٨٩). وقد تم أيضاً الاتصال بكل من المانحين المحتملين على حدة.

٨٠- ولعلّ اللجنة تودّ أن تحيط علماً بأن الأموال المتبقية في الصندوق الاستثماري لن تكفي إلاّ لتمويل عدد ضئيل جداً من أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية مستقبلاً، على الرغم مما تبذله الأمانة من جهود للتماس تبرعات جديدة. ولا تزال الجهود تُبذل لتنظيم الأنشطة المطلوبة بأقل تكلفة وبتمويل مشترك وعلى أساس تقاسم التكاليف كلما أمكن ذلك. ولكنه سيحتّم، لدى

(١١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ١٧ (A/71/17)، المرفق الثاني، الفقرات ٢-٥.

استنفاد الأموال الحالية، رفض طلبات التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تقتضي إنفاق أموال على السفر أو لتغطية التكاليف الأخرى ذات الصلة، ما لم ترد تبرعات جديدة إلى الصندوق الاستئماني أو يتسنى إيجاد مصادر تمويل بديلة.

٨١- ولعلّ اللجنة تودُّ أن تناشد مرة أخرى جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمنظمات الدولية وسائر الجهات المهتمة بتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني، وذلك، إن أمكن، في شكل تبرعات متعددة السنوات، من أجل تيسير التخطيط وتمكين الأمانة من تلبية الطلب على أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية ومن وضع برنامج للمساعدة التقنية أكثر استدامة. ولعلّ اللجنة تودُّ أيضاً أن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تساعد الأمانة على استئانة مصادر تمويل لدى حكوماتها.

## باء- صندوق الأونسيترال الاستئماني من أجل منح المساعدة الخاصة بالسفر إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال

٨٢- لعلّ اللجنة تودُّ أن تستذكر أنه طُلب إلى الأمين العام، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢/٤٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أن ينشئ صندوقاً استئمانيّاً لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال لتغطية تكاليف السفر. ومن ثم فإنّ باب التبرع المالي للصندوق الاستئماني الذي أنشئ بموجب ذلك القرار مفتوح أمام الدول والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين.

٨٣- وخلال الفترة قيد الاستعراض، وردت مساهمة قدرها ١ ١٤٤ دولاراً أمريكياً من حكومة النمسا. وأثناء الفترة نفسها المشمولة بالتقرير، استُخدمت موارد الصندوق الاستئماني المتاحة لتيسير مشاركة مندوب من هندوراس في دورة الأونسيترال الحادية والخمسين التي عُقدت في نيويورك (٢٥ حزيران/يونيه - ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨). وبسبب محدودية موارد الصندوق، أُتيحَت تغطية التكاليف جزئياً فقط.

٨٤- وأُتيحَت موارد من قبل الاتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون لتقديم الدعم المالي لمشاركة البلدان النامية في فريق الأونسيترال العامل الثالث المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. واستُخدمت هذه الموارد لتسهيل مشاركة مندوبين من بوركينا فاسو وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وغابون ومالي ومدغشقر وموريتانيا وميانمار في الدورة السادسة والثلاثين للفريق العامل الثالث في فيينا (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)، حيث إن الاتفاق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يغطي أيضاً تمويل السفر إلى الدول غير الأعضاء حالياً في الأونسيترال.

٨٥- وأُتيحَت موارد من قبل الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) من أجل تقديم الدعم المالي بغية إرساء بنية الدعم اللازم للارتباط البناء في الوفاء بالولاية المسندة إلى الفريق العامل الثالث التابع للأونسيترال "المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول"؛ واستخدمت هذه الموارد لتسهيل المشاركة في الاجتماع الإقليمي الثاني لما بين الدوريتين بشأن

إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول الذي عقد في سانتو دومينغو (١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩) وكذلك لإذكاء الوعي بشأن مناقشات الفريق العامل.

٨٦- وضماناً لمشاركة جميع الدول الأعضاء في دورات الأونسيترال وأفرقتها العاملة، لعلّ اللجنة تودّ أن تكرر مناشدتها الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات والمؤسسات والأفراد، لتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لمساعدة البلدان النامية الأعضاء في اللجنة على تغطية تكاليف السفر.

٨٧- ويُشار في هذا الصدد إلى أنّ الجمعية العامة قرّرت، في قرارها ١٦١/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أن تُدرج الصندوق الاستئماني للندوات والصندوق الاستئماني لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر التابعين للأونسيترال في قائمة الصناديق والبرامج التي يعنى بها مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية.

## جيم - برنامج التمرن الداخلي

٨٨- يستهدف برنامج التمرن الداخلي إتاحة فرصة لطلبة الحقوق للتعرف على أعمال الأونسيترال وزيادة معرفتهم بمجالات معينة في ميدان القانون التجاري الدولي. علماً بأن التمرن الداخلي غير مدفوع الأجر؛ وينتظر من المتمرنين الداخليين تغطية تكاليف السفر والإقامة وغيرها من المصروفات بأنفسهم. ويكلف المتمرنون مجموعة متنوعة من المهام، من قبيل إجراء البحوث القانونية وجمع وترتيب المعلومات والمواد النصية منهجياً وبخاصة الصفحات الموضحة لحالة نصوص الأونسيترال على موقع الأونسيترال الشبكي، وتقديم المساعدة إلى الأمانة في إعداد الدراسات المقارنة وورقات المعلومات الأساسية، وخلاصات السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال والمواد اللازمة لبعثات تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان. وقد كانت تجربة أمانة الأونسيترال مع برنامج التمرن الداخلي إيجابية جداً، وقد أعرب المتمرنون عن مشاعر مماثلة عن تجاربهم.

٨٩- وتضع الأمانة في حسابها، عند اختيار المتمرنين، احتياجات الأونسيترال وأمانتها في كل فترة زمنية معينة، وخصوصاً الحاجة إلى استمرار موقع الأونسيترال الشبكي باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وتهدف الأمانة إلى تحقيق التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي، مع إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات البلدان النامية.

٩٠- وتختار أمانة الأونسيترال المتمرنين الداخليين، مباشرةً من بين المرشحين الذين يقدمون طلباً لشغل الوظائف الشاغرة المنشورة على بوابة وظائف الأمم المتحدة ([careers.un.org](http://careers.un.org)). ويؤدي ذلك إلى اجتذاب العديد من المرشحين الذين يستوفون الشروط والمؤهلات للتمرن الداخلي من مجموعات البلدان والمناطق واللغات المنقوصة التمثيل وغيرها.

٩١- وفي الفترة من الدورة الأخيرة للجنة التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٨ حتى الدورة القادمة للجنة، سوف يكون قد أدى التمرن الداخلي لدى أمانة الأونسيترال في فيينا ٢٢ متمرناً داخلياً جديداً. وسوف يكون قد أدى التمرن الداخلي لدى مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة نفسها ما مجموعه ١٤ متمرناً داخلياً.

٩٢- وكان معظم المتمرنين من بلدان نامية. ومع ذلك، ينبغي التشديد على أن الغالبية العظمى من مقدمي الطلبات هم من المجموعة الإقليمية "غرب أوروبا ودول أخرى". وعلى وجه الخصوص، تواجه الأمانة صعوبات في اجتذاب مرشحين من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية، علاوة على مرشحين ذوي مهارات عالية في اللغة العربية.

٩٣- ومن ثم، يُقترح أن تعتمد الدول والمنظمات التي تتمتع بصفة مراقب إلى توجيه انتباه المهتمين من الأشخاص الذين تتوافر فيهم تلك الشروط المحددة إلى إمكانية تقديم طلبات للتمرّن الداخلي في الأونسيترال. ولأن التمرّن الداخلي غير مدفوع الأجر، فلعل الدول والمنظمات التي تتمتع بصفة مراقب تنظر أيضاً في تقديم منح دراسية من أجل اجتذاب أكفأ الأشخاص تأهيلاً من أجل التمرّن في الأونسيترال.